

الاصابة في مذهب اهل القراية

للفروعي

هذه رسالة في آداب ذوي الأرحاء
تسمى الاصابة في مذهب اهل
القراءة للملا محمد افندي
الفرضي الحنفي

الازهر
غفر له

واحبس وسبيل هذه الرسالة الفقير الى مرتبة عبد الله ابن
مولانا المرحوم محمد جعفر رحمه الله تعالى على من ينفع بها من
اهل العلم الشريف باختر المكي المنيع زاد الله شرفا وعظما
لاتباع ولا توهب ولا ترمي ولا تغير ولا تبدل فمن بعد ما
سعه فانما ائمة على الذين سيبدلون ان الله يسمع عليم وصلي
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تحمداً ثانياً غفر
ليلة خلت من شوال من شهر رجب من سنة ١١٨٠ هـ
وسلم عليه وعلى آله واصحابه وسند ذلك الفقير الى مرتبة عبد الله
احمد بن هلال الاجموري لاهري غفر له ولوالديه

٨/٥٧٠
٥٩٩/٥١١٤

٢١٦
م . ١
الاصابة في مذهب اهل القراءة، تأليف الملا محمد افندي
- كان حيا قبل سنة ١١٨٠ هـ. كتب في القرن الثاني
عشر الهجري .
١٠ ق ١٩ س ٢٢٦١ م
نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الآخر،
الجلول بالحمرة .
٦١٧
١- الفرائض، الفقه الاسلامي ١- المؤلف
ب- تاريخ النسخ .

الحمد لله الذي انعم علينا من عجز جوده الفايض وفضلنا
 على كثير من خلقه بمعرفة السنن والفرائض وصلى الله
 وسلم على من ارسله رحمة للعالمين سيدنا محمد الذي
 تتم مكارم الكرام وامر بصلة الارحام والاقربين
 وعلى الله الاطهار والواصلين وصحابته الابرار والتابعين
اما بعد فهذه نبذة كافية في أثر ذوى الارحام
 على مذهب اهل القرابة نقلتها باساق امام تجب له علم
 الاجابة وهي من رسالتنا الموسومة بحقيقة الاربعة
 في الفرائض **وسميتها** الاصابة في مذهب اهل القرابة
 واسيل الله ان ينفع بها النفع العميم انه هو اجداد الكرم
اعلم ان ذوى الارحام كل قريب ليس بعصبة ولا بدعي
 فرض مقدري كتب الله تعالى اوسنة رسوله واجماع
 الامة وحكمهم انه اذا انقر واحد منهم حاز جميع المال
 فان تعددوا واستوفوا المال على عدد رءسهم وذو الارحام
 اصناف اربعة الصنف الاول ينتسب اليه الميت
 وهم اولاد البنات وان سفلوا ذكورا كانوا اناثا واولاد
 بنات الابن ذكورا اناثا والصنف الثاني ينتسب اليه
 الميت وهم الاجداد القطون وان علوا كابني ام الميت

وابي ابي امه ولجيدات الساقطات وان عليين كام ابي ام
 الميت وام ام ابي امه والصنف الثالث ينتسب اليه
 ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان سفلوا سوا كانت
 الاولاد ذكورا اناثا وسوا كانت الاخوات اشقا اولاد
 اولام وبنات الاخوة وان سفلن سوا كانت الاخوة
 اشقا اولاد اولام وبنو الاخوة لام وان سفلوا
 والصنف الرابع ينتسب الى اجداد الميت وجداته وهم
 العجات مطلقا سوا كن اشقا لهم اولاد اولام والاعمام
 لام وبنات الاعمام مطلقا والاخوان والخالات
 مصطف سوا كانوا اشقا لاولاد اولام وان تباعدوا
 واولادهم وان تزولوا فان اجتمع كل الاصناف
 الاربعة او بعضهم مع بعض فروى عن ابي حنيفة انه
 فيقدم الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم
 الرابع كترتيب العصبة تقدم جهة البنوة ثم الجدوة
 ثم الاخوة ثم العمومة والخلوة وهو لما خذ به للفتوي
 كذا في السراجية وشروحيها واعلم ان قسمة الميراث
 بين ذوى الارحام فيها خلاف بين ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 في جميع احكام ذوى الارحام قول محمد فالعمل به اولى

وعليه الفتوى ذكره في الكافي كذا في الرجعية وشعر وحما
تدعيه ان وجد مع ذوي الارحام احد الزوجين
فلا تجب ذوي الارحام احد الزوجين عن شيء من فرضه
اجماعا عند اهل التتزيل واهل القرابة وياخذ كل منهم
فرضه نصفه ان كان زوجا وربعا ان كانت زوجة وكيف
تورث ذوي الارحام مع احد الزوجين عند اهل
المذهبين ان يخرج اولاد نصيب من وجد من احد الزوجين
وتجعل كان لم يكن ثم يقسم الباقي بعد فرض احد الزوجين
على ذوي الارحام كما يقسم جميع المال لو انفردوا
في الترتيب وغيره من كتب الفرائض **فصل** في
الصنف الاول الذي هو اولاد البنات واولاد بنات الابن
اولادهم بالميراث او يسم الى الميت اتفاقا كبنات بنت
وبنت بنت ابن هـ كذا

مبحث	
بنت	ابن
بنت	بنت
بنت	بنت

المال كله لبنت البنت
لانها اقرب الى الميت
وان استووا في القرب
فولد نفس الوارث بلا فاصل
اولي من ولد ذوي الارحام اتفاقا فبنت بنت الابن
اولي من ابن بنت البنت هـ كذا

وان استووا

وان استووا ورجايتهم في القرب
ولم يكن فيهم ولد بنفس وارث
بلا فاصل او كانوا كلهم بدلون
بوارث فعند ابي يوسف يقسم
المال على ابدان الفروع سواء اتفقت صفة الاصول
في المذكورة والاثوثة او اختلفت وعند محمد يقسم المال
على ابدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول موافقا لابي
يوسف واذا اختلفت صفة الاصول يقسم المال على
الاصول ويعطي ميراث الاصول الى الفروع مخالفا
لابي يوسف رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد
في الامثلة كذا **مسألة** اد لار الكل بالوارث واتفاق
صفة الاصول مع الاستواء في الدرجة ما عن ابن بنت وبنت
بنت هـ كذا

مبحث	
بنت	ابن
بنت	بنت
بنت	بنت

فبعد هما يقسم المال على ابدان
الفروع للذكر مثل حظ الانثيين
لان صفة الاصول متفقة
في الاثوثة وبنت
عدم اد لار الكل بالوارث
واختلاف صفة الاصول مع الاستواء في الدرجة ما
عن بنت ابن بنت وعن ابن بنت بنت هـ كذا

فعدد محمد يقسم المال على اول اصل
 يختلف وهو البطن الثاني وفيه
 ابن وبنت اثنان للذكر مثل حظ
 الانثيين ويعطى كل فرع نصيب
 اصله فيعطى ابن بنت البنت نصيب امه واحدا
 من الثلاثة وبنت ابن البنت نصيب ابيها
 وعند ابي يوسف يقسم المال على اثنان الفروع
 اثنان يعطى ابن بنت البنت اثنين وبنت ابن البنت
 واحد او من اصول محمد رحمه الله تعالى انه اذا
 كان في اولاد البنات المتساوية في الدرجة بطون
 مختلفة فانه يقسم المال على اول بطن يختلف في الاصول
 ثم يجعل الذكر طائفة والاناث طائفة اخرى بعد
 لقسمتها فما اصاب الذكور جمع ويقسم على اربعة الخلاف
 الذي وقع في ولادهم وكذلك ما اصاب الاناث
 جمع ويقسم على اربعة الخلاف الذي وقع في ولادهم
 فمما يذكر في اربعة الخلاف

بنت	بنت	بنت	بنت
ابن	ابن	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت
ابن	ابن	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت	ابن

من ذوي

من ذوي الارحام اثنان من الذكور وهما ابناؤنا واثنان
 من الاناث وهما بنتان وكلهم في درجة واحدة
 في البطن الخامس وليس فيهم ولد وارث فعند ابي
 يوسف رحمه الله تعالى يقسم المال على ابدان
 الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فتصح المسئلة عنده
 من ستة لكل ابن اثنان ولكل بنت واحد وعند محمد
 رحمه الله تعالى يقسم المال على اول بطن وقع فيه
 الخلاف كما عرفت فيما تقدم ونصح المسئلة عنده
 من تسعة يعطى اول فرع الابنين في البطن الخامس
 ستة وفيه ابن وبنت لابن اثنان وللبنت اربعة
 نصيب اصولهما ولولدي فروع البنين في البطن الخامس
 ثلاثة وفيه ابن وبنت لابن واحد وللبنت
 اثنان نصيب اصولهما ومن اصول محمد انه ياخذ
 صفة الذكورة والانوثة من الاصول حالة القسمة
 والعدد من الفروع كما اذا ترك ابني بنت بنت
 بنت وبنتي ابن بنت بنت وبنت بنت ابن بنت هكذا
 فعند ابي يوسف يقسم المال في
 البطن الرابع

بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	ابن
بنت	ابن	بنت
ابني	بنتي	بنت

اسباعا باعتبار الابدان للذكر مثل حظ الانثيين
وعند محمد يقسم المال على اول بطن وقع فيه الخلاف
كما عرفت فيما تقدم وهو البطن الثاني الثلاث
باعتبار اختصار الابدان وفيه ابن كبنتين وبنات
كارب بنات باعتبار اخذ الصفة من الاصول والعدد
من الفروع ثم نزلنا سهمي الابن الى اخر فروع وفيه
بنت ثم نزلنا سهمي البنيتين الى اول بطن وقع فيه
الخلاف من اولادهما وهو البطن الثالث وفيه ابن
جعلناه كابنين وفيه بنت جعلناه كبنتين باعتبار
اخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فصار
باعتبار اختصار الابدان ثلاث روس والسهميات
لا يستقيمان على الثلاثة ولا موافقة بينهما فضررت
الثلاثة في اصل المسألة التي هي ثلاثة فصار الحاصل
تسعة ومتمما تصح من كان له شئ من اصل الثلاثة
اصل المسألة اخذه مضروبا في الثلاثة عدد الروس
فكان للابن الذي في البطن الثاني سهم مضروب
في الثلاثة فهي ثلثي تقطع لبنت بنته وكان للابن والبنت
الذين هما في البطن الثالث سهمان نصيب ابنيهما
مضروبان في الثلاثة بستة اصاب الابن اربعة لانه

معدود

معدود بابنين نزلناه الى بنتيه في البطن الرابع لكل بنت
اثنان واصاب البنت سهمان لانهما معدودة بنتين
نزلناهما لابنيهما في البطن الرابع لكل ابن واحد ومن
اصول محمد رحمه الله تعالى انه يعتبر التحمات
في الاصول وابو يوسف يعتبر التحمات في ابدان
الفروع مثاله اذا ترك بنتي بنت بنت ومهما ايضا
بنتا ابن بنت وترك ابن بنت بنت بنت هـ كذا

ف عند أبي يوسف المال

بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابن	بنتي	ابن

اربع بنات وابنين لانهما كبنتين من جهة الام وبنتين
من جهة الاب وعند محمد يقسم المال على اول بطن وقع
فيه الخلاف وهو البطن الثاني وفيه ابن مثل ابنين
وبنتان احدهما كبنتين فصار المجموع كسبع بنات
فالمسألة من عدد روس سهمين للابن اربعة اسهم وللبنات
التي في فروعها ثلثي سهمان وللأخري سهم واحد فاذا
جعلنا المذكور في هذا البطن طائفة والاخر طائفة
ودفعنا الاربعة نصيب الابن الى البنيتين اللتين في

البطن الثالث اصاب كل واحدة منهما سهمان واذا
دفعنا الثلاثة نصيب طائفة الاناث الى من هو اسفل
منهن في البطن الثالث لم ينقسم عليهن لان نصيبهن
ثلاثة اسباع لاختلاف نصيبهن بعد اخذ الابن نصيبه
والذي اسفل منهن ابن و بنتان فالجميع كاربع بنات
وبين الثلاثة والاربعة مباينة فضر بنا الاربعة التي
هي عدد الروس في اصل المسألة التي هي سبعة صار الحاصل
ثمانية وعشرين ومنهما تصح المسألة فكان للابن الذي
هو في البطن الثاني اربعة فاذا ضربناه في المضروب
الذي هو اربعة تلغت ستة عشر فاعطينا كل واحدة
من بنتيه ثمانية وكان للبنتين اللتين في البطن
الثالث ثلاثة لاختلاف نصيبهما كما تقدم فاذا
ضربناه في المضروب حصل اثنا عشر فدفعنا لكل ابن
البنات ستة ولبنتي بنت البنات ستة لكل واحدة
منهما ثلاثة فصارت نصيب كل منهما في البطن الاخير
احد عشر ثمانية من جهة ابيهما وثلاثة من جهة
امهما كذا في السراجية **فصل** في الصنف الثاني
وهو الاحداد والجدات الالاقطون اولاهم بالمراث
اقربهم الى الميت من اي جهة كانت سوا كان الاقرب

من جهة

من جهة الاب او من جهة الام وسوا كان الاقرب لا يدلي
بوارث بلا فاصل والا بعد يدلي بوارث بلا فاصل
او بالعكس مثال ذلك هكذا
المال كله لا ياتي الى الام لانه اقرب
واما عند الاستوى في درجة
فمن كان يدلي الى الميت بوارث
بلا فاصل فهو اولى مثاله مات شخص عن ابي ابي ام
وابي ام ام هكذا
المال كله لا ياتي ام الام لانه ادلي
بلا فاصل بينهن وهي ام الام
وهي حدة صحيحة بخلاف ابي
ابي الام لانه ادلي الى الميت بغير وارث وهو ابو الام
وهو جد فاسد وان استوفت منازلهم وليس فيهم
من يدلي بوارث واتفقت صفة من يدلون بهم
في الذكور والافوية واتحدت قرابتهم فالقسمة على
عدد رؤسهم ان كانوا كلهم ذكورا وانما كانوا
ذكورا وانما كانا فلكل ذكر مثل حظ الانثيين اتفاقا
وهو **هكذا**

اب	ام
ام	اب
ام	اب

اب	ام
اب	اب

الوارث

او كانوا كلهم يدلون بوارث بلا فاصل
واختلفت صفة من يدلون به واتخذت
قرابتهم بقسم المال على اول بطن
ورفع فيه الخلاف باتفاق محمد وابي
يوسف لان ابا يوسف يوافق محمد في
هذا الصنف كما سيحكي قريباً ونما
في كتابنا الجواهر البهية وصورتها هكذا
وان اختلفت قرابتهم واستوفوا في الدرجة
فالثلاثان لقراية الاب وهو نصيب
الاب والثلاث لقراية الام وهو
نصيب الام وصورتها هكذا
ولا اعتبارها هنا بالادلاء بالوارث
ثم ما اصاب كل فريق بقسم بينهم
كما لو اتحدت قرابتهم تنبئ به
لا خلاف في القسمة في هذا الصنف
بين ابي يوسف ومحمد كذا في حل الاشكال الكبير للامام
محمد القنوي **فصل** في الصنف الثالث
وهم اولاد الاخوات مطلقاً وبنان الاخوة مطلقاً

مست
اب
ام
اب
اب ام

اب
اب ام
ام ام
اب اب

مست
اب ام
ام اب
اب اب

اي سوا كانوا اشقاء اولاد اولاد وبنا الاخوة لام واحكم
فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني اولادهم بالميراث اقربهم
الي الميت مطلقاً كينت ابن ابن اخ شقيق وبنت بنت
اخت لام او بنت اخ لام المال كله لبنت بنت الاخت لام
كذا

اخ شقيق	اخ لام
ابن	بنت
ابن	بنت

وان استوفوا في القرب فولد نفس
العصبة بلا فاصل اولي من
ولد ذوي الارحام كينت ابن
اخ وابن بنت اخت كلاهما الاب وام
اولاد واحداهما الاب وام والاخري لاب المال كله لبنت
ابن الاخ اتفاقاً لانها ولد لعصبة هكذا
وان كانا لام فلما بينهما الثلاث
لذكر مثل حظ الانثيين

اخ شقيق	اخ شقيق
ابن	بنت
بنت	ابن

عند ابي يوسف باعتبار الاطراف
وعند محمد انصافاً باعتبار
الاصول وهو ظاهر الرواية وان استوفوا في القرب
وليس فيهم ولد نفس عصبة او كانوا كلهم اولاد عصبات
او بعضهم اولاد عصبات وبعضهم اولاد اصحاب فروض
وكلهم اولاد اصحاب فروض كما بني اخ شقيقة وبنت

مست
 اخ لام هـ كذا
 فابو يوسف يعتبر الاقوي ومحمد
 يقسم المال على اول بطن وقع
 فيه الخلاف في هذا الصنف
 سواء كانوا ذكورا واناثا او ذكورا فقط واناثا فقط
 واختلفوا في الاقسام في القرابة بكونهم اشقا اولاد
 اولاد فتكون القسمة على الاخوة والاخوات مع اعتبار
 عدد الفروع والجماعات في الاصول فما اصاب كل فرع
 يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول والفتوي على قول
 محمد في الامثلة كلها مثال ترك ثلاث بنات اخوة
 متفرقتين وكذلك ترك ثلاثة بني وثلاث بنات
 اخوات متفرقات هـ كذا

اخ شقيق	اخذ شقيقه	اخ لاب	اخذت لام	اخذت لام
بنت	ابن بنت	بنت	ابن بنت	ابن بنت

فقد ابي يوسف يقسم المال بين فروع بني الاعيان
 فان لم يوجد ويقسم بين فروع بني العمد فان لم يوجد
 فبين فروع بني الاخفاء للذكر مثل حظ الانثيين ارباعا
 باعتبار الابدان كما تقدم من مذهبه انه يقسم المال

علي ابدان

علي ابدان اولاد الاخوة والاخوات للام للذكر مثل حظ
 الانثيين ولانه يعتبر الاقوي في الكل خلافا لمحمد كما
 تقدم وعند محمد يقسم المال على الاصول فيقسم تلك
 المال بين بني فروع بني الاخفاء على السوية اثلاثا
 لا يستأمنهم في القسمة والباقي وهو الثلثان
 بين فروع بني الاعيان ايضا باعتماد عدد الفروع
 في الاصول نصفه لبنت الاخ الشقيق نصيب ابيها
 والنصف الاخر بين ولدي الاخت لاب وام للذكر مثل
 حظ الانثيين باعتبار الابدان ولا شيء لفروع بني
 العمد لانهم يحبون بني الاعيان وتصح المسألة
 من تسعة ثلثاها ثلاثة لاولاد بني الاخفاء لكل
 واحد منهم واحد الذكر والانثى سوا وثلاثة لبنت
 الاخ الشقيق واثنان لابن الاخت الشقيقة وواحد
 لاخته وبه يفتي ومثال اخر هكذا

اخ	اخ لاب	اخ لام
ابن	ابن	ابن
بنت	بنت	بنت

المال لبنت ابن الاخ الشقيق
 بالاتفاق لانها ولد للعصبة بلا
 فاصل ولها ايضا القرابة
 في اعتبار الجماعات لو ترك
 بنتي بنت اخ شقيق ومما ايضا بنت ابن اخ



شقيقة وابن ابن اخت شقيقة هـ كذا
 فغندابي يوسف
 يقسم المال في البطن
 الثالث بين البنين
 والابن المملوك
 باعتبار عدة الجهات
 في ابدان الفروع ثلثان للبنين لان لهما حمتين فخطا
 كاربوع بنات وثلثة لابن لان له حمة واحدة فهو كبنين
 وتصح هذه المسألة عنده من ستة لكل بنت اثنان والابن
 اثنان وعند محمد اصلها من ثمانية وتصح من ستة عشر
 منها للبنين عشرة وللابن ستة وذلك باعتبار اخذ
 العدد من الفروع والجهات والصفات من الاصول
 كما هو مذهبه وتقدم عن مرة كذا في السيد وحل
 الاشكال الكبير للامام القوتوي وبه يفتي
فصل في الصنف الرابع وهو العوات مطلقا
 سواكن اشقا اولاد اولاد والاعمام لام والاعوال
 والخالات مطلقا وبنات الاعمام مطلقا سواكن
 اشقا اولاد اولاد والحكم فيهم انوا اذا انفرد واحد منهم
 استحق للمال كله لعدم المزاحم ولا يحتاج لذكر الاقرب

ابنت	ابنت	ابنت
شقيقة	شقيقة	شقيقة
ابن	ابن	ابن
بنك	ابن	ابن

لانهم كلهم في درجة واحدة واذا جمعو او كان خير
 قرابتهم متحدان كانوا من جانب الاب كالعجات
 مطلقا والاعمام لام او كانوا من جانب الام كالاخوال
 والخالات فالاقوي منهم في القرابة اولى بالاجماع
 فمن كان لاب وام اولى ممن كان لاب ومن كان لاب
 اولى ممن كان لام ولا فرق بين ان يكون الاقوي ذكرا
 او انثى وان استوت قرابتهم وكانوا ذكورا واناثا
 فلذلك لم يلاحظ الانثيين كعم وعمه كلاهما لام او خال
 وخالة كلاهما لاب وام اولاد اولاد وان كان خير قرابتهم
 مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة كعمه لاب وام وخالة
 لام او خالة لاب وام وعمه لام فالثلثان لقرابة الاب
 وهو نصيب الاب والثلث لقرابة الام وهو نصيب
 الام ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو اخذت
 قرابتهم كذا في السراجية وشرحها **فصل** في
 اولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول
 اعني اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان
 سواكن الاقرب من جهة الاب او من جهة الام ذكرا كان
 او انثى اقوي في القرابة اولاد بنت العمه اولى من ابن
 بنت العمه واولى من ابن بنت الخالة وان استووا في

القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جهة
 الاب وبعضهم من جهة الام فلا اعتبار لقوة القرابة
 ولا ولد العصبة في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمة
 لاب وام اولى من ولد الخال والخالة لام لكن الثلثان
 لمن يدي بقرابة الاب ويعتبر فيهم قوة القرابة ثم
 ولد العصبة مع التساوي في الدرجة والثلث لمن يدي
 بقرابة الام ويعتبر فيهم قوة القرابة مع التساوي في الدرجة
 ولم يذكرها هنا ولد العصبة اذ لا يتصور عصوبة
 في قرابة الام كذا في الراجية وشروطها ثم عند ابي يوسف
 رحمه الله تعالى ما اصاب كل فريق من فريق الاسباب
 والام يقسم على ابدان فروعه مع اعتبار عدد الجهات
 في الفروع وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على اول
 بطر اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول
 كما في الصنف الاول وعليه الفتوي فاذا فرضنا ان شخصا
 توفي وترك ورثة هكذا

عمة لاب	عمة لاب	عمة لاب	عمة لاب	عمة لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن
ابني	بنتي	بنتي	بنتي	ابني

اصل هذه المسئلة ثلاثة بالاتفاق ثلثاها لقرابة
 الاب وثلثها لقرابة الام لكن عند ابي يوسف تصح
 من ثلثين ثلثاها لقرابة الاب منها لابني بنت العمة
 عشرة ولبنتي ولد العمة والعم عشرة وثلثها عشرون
 لقرابة الام منها ثمانية لابني ولد الخال والخالة
 واثنان لبنتي بنت الخالة كما تقدم من مذهبه من
 اعتبار عدد الجهات في ابدان الفروع وعند محمد رحمه
 الله تعالى نصف من ستة وثلثين ثلثاها اربعة
 وعشرون لفريق الاب منها عشرون لبنتي ولد العم
 والعمة من الخمسين واربعة لابني بنت العمة وثلثها
 اثني عشر لفريق الام منها عشرة لابنتي ولد الخال والخالة
 من الخمسين واثنان لبنتي بنت الخالة وجميع ذلك
 ستة وثلاثون ثم ينتقل هذا الحكم الذي ذكرناه مفصلا
 في عمومة الميت وخولته الى جهة عمومة ابويه وخولتهما
 ثم الى اولادهم كذا في الراجية وشروطها **خاتمة**
 فمن يدفع له التركة بالاولوية ويقدم على بيت المال
 لفساده كبيت المفق وابي امه وبنت اخته وخوها
 والدة علي احمد الزوجين والاخ والاخت وخوهما
 رضا عا وذلك بعد التجهيز والديون والوصايا

و بعد فرض احد الزوجين وعند عدم وجود احد من الورثة
 ذي فرض يرد عليه او عاصب او ذوي الارحام او المقر
 له بالنسب على الغير او مولي الموالاة او الموصي له
 بجميع المال كما هو مقرر في محله **اعلم** ان الاصل
 في هذه الاولوية جهة الاسلام فقط فتوضع التركة
 في بيت المال على انهما مال صابغ وصار لجميع المسلمين
 لا بطريق الارث بناء على انهم اخوة و يصرف على من استحقه
 من فقرا المسلمين و طلبية العلم ونحوهم ممن هو مصرف
 بيت المال لما صرح به صاحب الدر المختار ونفسه فلما
 مات العتيق ولم يترك الابنة معتقة فلا شيء لها
 ويوضع ماله في بيت المال وهذا ظاهر الرواية انتهى
 لكن لما تغذر التصرف للمستحقين صرفت التركة لبيت
 المعتق ونحوها بطريق الاولوية بدليل ما نقله
 ايضا صاحب الدر المختار عن الزيلعي حيث قال
 وذكر الزيلعي معزيا للمنهاية ان بيت المعتق ترضى
 في زمانه الفساد ببيت المال وكذا ما فضل عن فرض
 احد الزوجين يرد عليه وكذا يكون للامير او البنت
 رضا كذا في فرائض الاسماء انتهى وكذا ذكر الكازروني
 ناقله عن احمد بن يحيى بن سعد التفتازاني وعن المروزي